

CD/PV.856  
17 August 2000

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والخمسين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد سلسو أموريم (البرازيل)

الرئيس أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والخمسين بعد الثمانمائة لمؤتمر نزع السلاح.

سجل في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلان هما كازاخستان ورومانيا. أعطي الكلمة لممثل كازاخستان، السفير نورلان دانيوف.

السيد دانيوف (كازاخستان) (الترجمة عن الروسية): سيدي، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على تسلمكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا نأمل في أن يكون لتجربتكم ونهجكم الحيوي دور مهم في دفع أعمالنا قدما، ويود وفد جمهورية كازاخستان أن يؤكد دعمه الكامل لكم في جهودكم في هذا المؤتمر.

وأود أيضا أن أنوه بالجهود التي لا تعرف الكلل والتي يبذلها السيد بتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وكذلك نائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل لإبقاء أعمال المؤتمر في مسارها.

لقد أحجمت حتى الآن عن الكلام أمام الزملاء البارزين في مؤتمر نزع السلاح. وفي إحكامي هذا امتثال لتقليد شرقي. وجوهر هذا التقليد هو أن المشارك الجديد في اجتماع لبحث أية مشكلة أو لتبادل الآراء في مسألة محددة يلتزم بالاستماع أولا لآراء المتكلمين الأقدم منه والأكثر تجربة منه قبل أن يدلي بدلوه. وإنني أعتقد أن قراري هذا كان قرارا سليما وجديرا بالالتحاذ من جانبي. ولقد استمعت في هذا المنبر التمثيلي لثروة مفيدة من المعلومات والتحليلات والاقتراحات التي قدمها السفراء المحترمون؛ وكلها مسائل جديرة بالاهتمام والدراسة الدقيقين من جانبنا.

ومن سوء الحظ أننا عندما نظرنا في تلك الثروة لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء وبالتالي لم نوضع هذه الأفكار البناءة قط موضع التنفيذ. فمن جهة، أثار ذلك مجموعة من الأسئلة التي يمكن تفهمها تماما، ومن جهة أخرى، أثبت ذلك بما لا يقبل النقص أنه من بالغ الصعوبة التغلب على تزايد عدم الثقة، والتخلي عن الصور النمطية، والقصور الذاتي في عمليات تفكيرنا. ومن الواضح أن إحراز تقدم في القرن الحادي والعشرين في اتجاه إقامة عالم آمن ومستقر أكثر من قبل سيظل مهمة من أكثر المهام التي تواجه المجتمع الدولي تعقيدا ومسؤولية.

وفي هذا الاجتماع، علي أن أنجز مهمة متواضعة إلى حد ما: إنني أود أن أوجه انتباه المندوبين هنا في هذا المؤتمر إلى ما جرى في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠، فقد فجر يومها ١٠٠ طن متري من الفرانولوتول وأسفر ذلك عن تدمير السفن الأفقي الأخير المخصص لإجراء التجارب على الأسلحة النووية في موقع التجارب السابق في سمبالاتينسك في جبال ديغلن.

وكان ذلك هو الانفجار الثالث في سلسلة اختبارات المعايير المشتركة بين كازاخستان والولايات المتحدة والتي أجريت في ذلك الموقع المخصص للتجارب.

واستخدم الانفجار في الوقت ذاته لتدمير النفق الأفقي واختبار ومعايرة النظام الدولي لرصد التجارب النووية في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، علما أن جمهورية كازاخستان هي أيضا طرف فيها.

أما المعلومات المكتسبة من هذه التجارب فسوف تمكن المجتمع الدولي من اكتشاف التفجيرات النووية والتعرف عليها على نحو أدق (بحيث يميزها عن الزلازل والانفجارات التي تستخدم فيها متفجرات تقليدية)، وذلك يضمن بالتالي الرصد الفعال للامتثال لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما تمكن ذلك المجتمع من إقامة نظم الرصد التي تجعل من المستحيل إجراء تجارب على الأسلحة النووية في أي مكان في العالم دون أن يكتشفها المجتمع الدولي.

ويتسم اختبار "أوميغا-3" بأهمية خاصة لأنه نجح في إنجاز برنامج السنوات الخمس لإزالة جميع الهياكل الأساسية لإجراء التجارب على الأسلحة، ويشمل هذا الاختبار إغلاق الأنفاق الأفقية وتدمير الآبار العمودية في موقع التجارب في سمبالاتينسك.

وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ أصدرت وزارة الخارجية في كازاخستان بيانا قمت أنا بتسليم نصه إلى الأمين العام للمؤتمر طالبا نشره كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

إن إغلاق موقع التجارب في سمبالاتينسك وتخلي كازاخستان عن جميع أشكال الأسلحة النووية، يمثلان خيارا طبيعيا لبلد عانى معاناة كبيرة من التجارب على الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أذكر أعضاء المؤتمر بأن كازاخستان قد أثبتت التزامها بمهمة تخليص العالم من أسلحتها النووية وذلك بانضمامها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وإدراكا من كازاخستان للحاجة الملحة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار تعزيزا شاملا، وقعت في عام ١٩٩٦ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن إنجاز البرنامج آنف الذكر قد أثبت للعالم من جديد بشكل قاطع استعداد كازاخستان للامتثال لامتنالها حازما لالتزاماتها الدولية وللقيام بدور عملي في تعزيز رصد الامتنال لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد اعتبرنا قبول جمهورية كازاخستان قبل سنة عضوا في مؤتمر نزع السلاح علامة واضحة على رضا المجتمع الدولي عن الموقف المسؤول الذي اتخذته بلدنا في ميدان نزع السلاح، وإننا نعتبر ذلك القبول انعكاسا لمشاركتنا في عملية تخليص البشرية من الخطر النووي.

لقد أعرب في عام ١٩٩٩ وفي أثناء دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٠ عن قلق شديد إزاء حالة العمل هنا في المؤتمر. فقدمت بعض المقترحات المحددة جدا بشأن برنامج العمل وجرت محاولات لوضع أعمالنا في مسارها الأصلي السليم. وإننا نؤيد هذه الجهود ونأمل في أن يتمكن المؤتمر في المستقبل القريب جدا من الشروع في بحث بعض المسائل الموضوعية. وينبغي لنا أن نكون على استعداد لهذا الحدث، ومن الصواب بالتالي أن نبدأ العمل فوراً بشأن بعض المسائل الملحة أكثر من غيرها دون التركيز تركيزاً يقتصر على أية مسألة بحد ذاتها من تلك المسائل مهما بلغت من أهمية.

وفي شهر أيار/مايو ١٩٩٨، عرض وزير خارجية كازاخستان، السيد كاسيمبجوماتر توكايف، في هذا المؤتمر موقف بلدنا من جميع جوانب تعزيز الأمن العالمي والإقليمي. وإنني أود الآن أن اکتفي بالتنويه بما يلي:

- تود كازاخستان أن تبدأ عملية تفاوض في أسرع وقت ممكن بشأن جدول أعمال هذا المنبر. وفي هذا الصدد، إننا نؤيد المقترحات التي قدمت فعلاً من قبل عدد من رؤساء الوفود المحترمين بشأن إيجاد هيئات فرعية تعنى ببنود من بنود جدول أعمال المؤتمر مثل "وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي"، و"منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، و"حظر إنتاج المواد الإنشطارية". وكان قد أكد ذلك أيضاً رئيس وفد كازاخستان في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

- وإضافة إلى ذلك، إننا نعتقد أن معاهدة عدم الانتشار هي الاتفاق الوحيد المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة النووية الذي يلزم جميع الدول باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي. أما مشاكل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية فهي مشاكل مترابطة تستلزم بذل جهود مشتركة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بغية تعزيز الأمن الدولي. وينبغي لنا هنا أن نذكر بالمسؤولية الخاصة للدول التي يضمها النادي النووي وأن نشير إلى الموقف البناء الذي اتخذته هذه الدول في المؤتمر. أما التزام هذه الدول بسياسة نزع السلاح النووي فينبغي أن تعطى مادتها في شكل إجراءات مقنعة محددة. وفي تلك الحالة وحدها يمكننا أن نأمل في التعزيز التدريجي لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

• إننا نعلق أهمية استثنائية على مواصلة عملية نزع السلاح التي تعتمد إلى حد بعيد على الإرادة السياسية لجميع البلدان ورغبتها في متابعة السعي إلى حلول بناءة ومقبولة على أساس متبادل فيما يتصل في المقام الأول ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.

• لقد ثبت بمرور الوقت أنه بالرغم من وجود معاهدات متعددة الأطراف لا يزال النظام الدولي لتحديد الأسلحة ضعيفا. فأقل تغير في التوازن والاستقرار الدوليين السائدين يمكن أن يهدد فعالية النظام الدولي لتحديد الأسلحة بكامله.

ولذلك فإن الحالة المحيطة بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تعتبر مسألة مثيرة لقلق كبير لأن هذه المعاهدة تشكل منذ سنوات عديدة الأساس الذي يستند إليه التوازن والاستقرار النسبيين في العالم ولأنها قامت بدور حاسم في كبح سباق التسلح. ولهذا السبب، فإن ضمان سلامة هذه المعاهدة والامتثال الدقيق لأحكامها يشكلان شرطا أساسيا من شروط عملية نزع السلاح وإجراء المزيد من التخفيض في الأسلحة الاستراتيجية، الأمر الذي أكدته الإعلان الصادر عن رؤساء دول كومنولث الدول المستقلة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والإعلان الصادر في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠ عن رؤساء دول مجموعة شانغهاي الخماسية التي تضم كازاخستان.

وعشية القرن الحادي والعشرين، هذا الوقت الذي يواجه المجتمع الدولي فيه بالفعل أشكالا مختلفة من الحروب والتراعات المحلية وأعمال الإرهاب الدولي، قد يواجه هذا المجتمع الدولي أيضا إمكانية نشوء أخطار نووية جديدة. فما هي درجة استعدادنا اليوم لإجراء تقييم دقيق لطبيعة وحجم هذه الأخطار؟ وإلى أي مدى يمكن تجنب هذه الأخطار من خلال التعاون الثنائي والإقليمي؟

في مواجهة مسائل كهذه ينبغي لنا أيضا أن ننظر مليا في صواب اتخاذ تدابير وقائية بصدد الأخطار الجديدة ومنها الأخطار التي تنشأ في سياق منع استخدام المواد النووية في أغراض إرهابية.

وقد يكون من المفيد أن نتذكر هذه الشواغل بالذات من شواغل الدول والشعوب عندما نواصل المناقشة في مؤتمر نزع السلاح بشأن وسائل ضمان وجود عالم آمن ومستقر بدرجة أكبر وضمن الأمن العالمي وإنشاء وتعزيز الآلية الدولية اللازمة لذلك الغرض.

وفي ختام كلمتي، أود أن أقول ما يلي:

تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرارات التي تتخذها في كل سنة أولوية مسائل نزع السلاح النووي. ومن نافل القول إنه بدون اتخاذ إجراءات محددة في هذا الميدان لا يمكننا أن نبلغ الأهداف القائمة نصب أعيننا

ومن الواضح أن المناقشات المتطاوله بشأن برنامج العمل وما يستتبعه ذلك من توقف في هذه العملية قد انتقص من مكانة مؤتمر نزع السلاح كمنبر دولي متعدد الأطراف لنزع السلاح.

وإننا ندرك أن المؤتمر يحاول إقامة توازن بين الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف التي تبذلها الدول لضمان الأمن النووي. وأمننا الجماعي يعتمد على النجاح العملي في جهودنا المبذولة في هذا الاتجاه.

الرئيس: أشكر سفير كازاخستان على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا السفير إيون مكسيم.

السيد مكسيم (رومانيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم بأصدق العبارات بمناسبة تسلمكم هذا المنصب الهام، منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح، وأتمنى لكم كل نجاح في مساعيكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخاص لأسلافكم في هذا المنصب الذين بذلوا جهودا مكثفة لدفع المؤتمر قدما في اتجاه أعماله الموضوعية.

لقد طلبت الكلمة بصفتي الشخصية لأنني على وشك مغادرة منصب كرئيس لوفد رومانيا في مؤتمر نزع السلاح بعد أن قضيت سنتين لم تتحقق فيهما آمالنا في أن تنهض هذه الهيئة الدولية بمسؤولياتها باعتبارها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في موضوع نزع السلاح والأمن الدولي.

وبما أنني لا أعتزم في هذه المناسبة الدخول في تحليل عميق للجمود الحالي في المؤتمر، هذا الجمود المؤسف الذي طال أمده حتى بعد النجاح في اختتام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، أود أن أعرب عن بعض الآراء في ضرورة تغيير المسار في الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح.

أولا، اسمحوا لي أن أقول إنني أشرك غيري من المتكلمين المحترمين في آرائهم بأن الوقت قد حان لإجراء دراسة عميقة ومناقشة مفتوحة للحالة الراهنة في المؤتمر بهدف الاحتفاظ بالخيارات التي تتيح لهذا المؤتمر أن يستأنف أعماله الموضوعية في المدى القصير وفي المدى الطويل. وربما كان هذا النهج ضروريا الآن أكثر من ذي قبل نظرا

لوجود اتفاق في هذا الوقت حول بند رئيسي هو المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، فهذا البند يستند إلى إيجاد حل لبنود خلافية أخرى حلا يقوم على توافق الآراء.

ففي رأي وفدي أنه لا يزال أولوية من أولويات مؤتمر نزع السلاح بدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، والقيام في الوقت ذاته بمواصلة البحث عن حل متفق عليه للبنود الخلافية تيسره المساهمات الإيجابية والمرونة لدى معظم الوفود المعنية.

ثانياً، سمحوا لي أن أعرب عن رأيي بأن استمرار الحالة الراهنة في المؤتمر قد تؤثر سلباً في بنود أخرى من بنود برنامج العمل التي يوجد اتفاق بشأنها، وذلك نظراً لما ينشأ من تصورات أمنية جديدة عالمية ووطنية محددة وشواغل تتصل بالتطورات في بيئة الأمن الدولي. وفي الوقت ذاته، تبين التجربة السابقة أن بنوداً كانت في بدايتها من اختصاص مؤتمر نزع السلاح قد جرى تناولها والتفاوض بشأنها وتسويتها في محافل أخرى وبصيغ أخرى مما قلل من صدقية المؤتمر.

وبغية الحؤول دون هذه النتيجة وبغية التمكن من تقييم وتحسين الوعي للتطورات الممكنة في المجالات التي تشملها البنود المتفق عليها بشكل عام، أؤيد الرأي القائل إنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف النشاط الموضوعي لهيئاته الفرعية، مما يمكن المؤتمر بالتالي من استئناف دوره كأداة فعالة وسليمة للتأثير تأثيراً إيجابياً في مناخ الأمن الدولي. أما النظر إلى مؤتمر نزع السلاح باعتباره مجرد بارومتر لقياس حالة الأمن الدولي فهو تعبير عن ظاهرة السلبية والاستسلام التي ثبت أنها ليست ذات قيمة عملية كبيرة في قضية نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، وهو هدف مثالي تلتزم به سلطاتنا وشعوبنا التزاماً حقيقياً.

السيد الرئيس، سمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني وتقديري للسيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ولنائبه القدير السيد عبد القادر بن إسماعيل ولجميع أعضاء الأمانة والمترجمين الفوريين وجميع زملائنا لما أبدوه من مساعدة وتعاون وود قيم. لقد كان شرفاً لي وتجربة خاصة جداً أن أشارك في مداورات المؤتمر.

إنني أتقدم منكم جميعاً بأصدق التمنيات وآمل أن يتمكن المؤتمر من الشروع دون مزيد من التأخير في أعماله الموضوعية.

الرئيس: أشكر سفير رومانيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة. وإنني على يقين من أنكم تشاركونني في الإعراب عن أفضل التمنيات للسفير مكسيم وأسرته في المستقبل.

بذلك نختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يود أي وفد آخر الكلام الآن؟ يبدو أن لا أحد يريد ذلك.  
أود أن أقول بضع كلمات فقط.

في جلستنا العامة التي عقدت يوم الخميس الماضي، أبلغتكم بجهود الرامية إلى إقامة توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر. وبعد ذلك قدمت أفكار في شكل دقيق جدا للمجموعات والأعضاء كافة. وأنتم تعرفونها جيدا. وكشفت المشاورات الرئاسية أمس أن تلك الأفكار تلقى تأييدا واسعا كأساس، وإنني أشدد على كلمة كأساس، لعملية مشاورات مكثفة ترمي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل. ولم يصدر أي رد سلبي على السؤال المحدد الذي طرحته. وأرى في ذلك بالتالي ما يشجعني على تكثيف جهودي في الأيام القادمة بهدف مواصلة تعزيز هذا الاتجاه الايجابي والتوصل إلى نتيجة مرضية تسفر عنها مساعينا المشتركة.

وبالطبع أدرك ادراكا تاما أن الزمن يمر بسرعة، ولذلك سأبقي الأعضاء على علم بما أعتمزم القيام به.

سوف تعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر والأخيرة برئاستي يوم الخميس في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ وذلك في الساعة العاشرة صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

-----